DERASAT 25-2-2012 2/24/12 11:14 PM Page 1

الأزمة السورية وموقف دول مجلس التعاون.. لا بديل عن الحل العربي

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

لعل أبرز ما يلحظه المراقب بشأن ما شهدته المنطقة العربية منذ تفاعلات ما يطلق عليه «الربيع العربي» أن ثمة تنامياً ملحوظاً في دور مجلس التعاون الخليجي كمنظمة إقليمية فاعلة ومؤثرة إقليمياً، مقارنة بغيرها من المنظومات الإقليمية الأخرى كالجامعة العربية.

ولعل أبرز ملامح ومظاهر هذا الدور تجلت فيما صدر عن المجلس، سواء على المستوى الجماعي كمنظمة إقليمية تضم دول الخليج العربي الست، أو على مستوى دوله فرادى من مواقف قوية مساندة لشعوب دول الربيع العربي.

هذه المواقف يمكن ملاحظتها إزاء انتفاضة الشعب الليبي؛ حيث وقفت بقوة وراء قرار الجامعة العربية الذي طالب مجلس الأمن الدولي بالتدخل لحماية المدنيين الليبيين من كتائب النظام الليبي السابق، وشاركت قوات بعض أعضاء دول مجلس التعاون (قطر والإمارات) مع قوات حلف شمال الأطلسي (الناتو) – المرة الأولى منذ قيام المجلس عام – ١٩٨١ في فرض منطقة الحظر الجوي ضد قوات «القذافي»، بالإضافة إلى دعمها السياسي والمادي والمعنوي للمعارضة ممثلة في المجلس الوطني الانتقالي الليبي.

وكذلك الحال، فقد مثلت الأزمة السياسية في اليمن تحديا آخر مهما تعاملت معه دول مجلس التعاون بفاعلية ونجاح كبيرين، عبر مبادرة نجحت في نهاية المطاف ؟ برغم ما واجهها من عقبات عدة ؟ في تسوية الأزمة السياسية هناك ودفعت بالرئيس «علي عبدالله صالح» إلى التخلي عن سلطاته وصلاحياته الرئاسية لنائبه. وفوق هذا، فقد ساندت دول المجلس عمان وكذلك البحرين في مواجهة الأحداث المؤسفة التي تعرضتا لها خلال فبراير ومارس عام ٢٠١١، باعتبار أن أمن مسقط والمنامة جزء لا يتجزأ من أمن الدول الست، وأقرت تقديم دعم اقتصادي لهما يقدر بـ ٢٠ مليار دولار مناصفة بين الدولتين على مدار عشر سنوات.

وبخصوص أزمة الاحتجاجات الشعبية السورية التي طالبت في البداية بإجراء إصلاحات وتحولت بعد ذلك إلى المطالبة بتغيير النظام، اتسم دور دول مجلس التعاون في المراحل الأولى بالحياد والصمت، ثم طرأ تطور لافت على دوره باتخاذ خطوات ومواقف تؤيد مطالب المحتجين بتغيير النظام، خاصة بعد أن قادت المملكة العربية السعودية الموقف الخليجي وطالبت بوقف أعمال العنف والمظاهر المسلحة، وإجراء إصلاحات جادة وضرورية، واللجوء إلى الحكمة حفاظًا على سلامة الشعب.

وتطور الموقف السعودي بعد صدور بيان عن مجلس التعاون الخليجي حمل المعاني السابقة نفسها، وأصبح أكثر من أن تبرره الأسباب، فقرر الملك «عبدالله بن عبدالعزيز» استدعاء سفير المملكة من دمشق وتبعه موقف كويتي وآخر بحريني؛ حيث تم استدعاء سفيريهما من دمشق.

ووصل التطور النوعي اللافت في الموقف الخليجي حيال الأزمة السورية إلى ذروته بقرار دول مجلس التعاون الخليجي طرد سفراء النظام السوري من أراضيها وسحب جميع سفرائها من دمشق وتنديدها بالمجازر الجماعية ضد الشعب وكذلك بسحب مواطنيها المشاركين في بعثة المراقبين التابعة لجامعة الدول العربية وقرار وزراء خارجيتها الذين اجتمعوا بالقاهرة يوم ١٢ فبراير الجاري التقدم بتوصية لنظرائهم العرب بإنهاء عمل بعثة المراقبين.

الخطوة الخليجية الأخيرة، عبر عنها مجلس الوزراء السعودي، الذي شدد على أن فشل مجلس الأمن في استصدار قرار لدعم المبادرة العربية (التي طرحتها الجامعة العربية يوم ٢٢ يناير الماضي وتدعو الرئيس السوري إلى تفويض صلاحياته لنائبه الأول وتشكيل حكومة وحدة وطنية، تمهيدًا لإجراء انتخابات وإصدار دستور جديد للبلاد) يجب ألا يحول دون اتخاذ إجراءات لحماية الأبرياء ووقف جميع أعمال العنف.

وقد كان للموقف الخليجي إزاء الأزمة السورية تأثيره المباشر في التحركات العربية التالية، التي جاءت متناغمة مع المطالب الخليجية عموماً والسعودية خصوصًا بتبني مواقف متشددة إزاء نظام «الأسد»، وهو ما تجلى في دعوة وزراء الخارجية العرب خلال اجتماعهم بالقاهرة يوم ١٢ فبراير مجلس الأمن الدولي إلى تشكيل قوة حفظ سلام عربية ؟ أممية مشتركة للمراقبة وحماية المدنيين السوريين. وقيامهم أيضًا بإنهاء مهمة المراقبين العرب، ووقف أشكال التعامل الدبلوماسي كافة مع دمشق وتشديد العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها. علاوة على فتح قنوات اتصال مع المعارضة السورية وتوفير صور الدعم السياسي والمادي كافة لها، والطلب إلى أمين عام الجامعة العربية تعيين مبعوث لها لمتابعة مسار العملية السياسية في سوريا.

ومن دون شك، فإن دول مجلس التعاون الخليجي ما كانت لتتخذ قرارها بطرد سفراء دمشق لديها، وما تلاه من مواقف وخطوات تصعيدية، إلا لإدراكها أن هذه الأزمة وصلت إلى منزلق خطر ستكون له تداعياته السلبية على دول المجلس وكذلك المنطقة، حيث تزايدت احتمالات انزلاقها إلى حرب أهلية، إن لم تكن سوريا في حالة حرب فعلية على حد قول مجلة تايم الأمريكية مؤخرًا، في ظل استمرار تصلب نظام «الأسد»، وعدم بروز أي بوادر إيجابية من جانبه تشي بإمكانية قبوله الحلول والمبادرات المطروحة لتسوية الأزمة، واستمرار تبرير ما تقوم به الحكومة السورية من قمع وتنكيل بأنه دفاع عن الوطن والشعب، وهو ما دفع دول المجلس للشعور باليأس من إمكانية الوصول إلى حل لهذه المعضلة الإنسانية وفق ما جاء على لسان «نافي بيلاي» المفوضة العليا لحقوق الإنسان بالمنظمة الدولية، التي أعلنت أن القوات السورية ارتكبت على الأرجح جرائم ضد الإنسانية خلال قمعها للحركة الاحتجاجية، ووفقًا لـ«بيلاي» أيضًا فإن عدد القتلى بات أكبر بكثير من رقم الـ ٥٤٠٠ الذي كان آخر رقم قدمته الأمم المتحدة، من بينهم أكثر من ٤٠٠ طفل، بجانب اعتقال عشرات آلاف الأشخاص بينهم أطفال، فيما لايزال أكثر من ١٨ ألفًا محتجزين بشكل تعسفي.

وبجانب الدوافع السالفة الذكر، لا يمكن غض الطرف عن دور العوامل الدولية في إحداث التطور النوعي في الموقف الخليجي إزاء الأزمة السورية، ولاسيما أن التطورات التي شهدها هذا الموقف جاءت في أعقاب استخدام روسيا والصين حق النقض (الفيتو).

واللافت للنظر في الخطوة الخليجية أنها جاءت بالتزامن مع تحرك دولي تعزز بقرار واشنطن ودول أوروبية عدة بسحب سفرائها من دمشق للضغط على النظام السوري، وبإعلان بلجيكا وبريطانيا وأسبانيا وفرنسا وإيطاليا وهولندا استدعاء سفرائها للتشاور، وهو ما يعني دخول الأزمة مرحلة التدويل الفعلي؛ حيث أصبحت سوريا ميدانًا للصراع بين الولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين وبعض العرب من جهة، وروسيا والصين وحلفائهما الهند والبرازيل وجنوب افريقيا وإيران من جهة أخرى. وبات من الواضح أن معسكر الولايات المتحدة يريد تغيير النظام السوري عبر مزيج من الحصار الاقتصادي كمقدمة للتدخل العسكري على غرار ما حدث في ليبيا والعراق في الماضي، بينما يصر المعسكر الصيني – الروسي على ألا يسمح بغطاء شرعي أممي لتغيير النظام.

وبجانب الاعتبارات والدوافع المتعلقة بطبيعة الأزمة، وكذلك الدوافع المرتبطة بتطور الموقف الدولي حيالها، لا يمكن تجاهل الاعتبارات والدوافع الإقليمية وراء التطور النوعي في الموقف الخليجي إزاءها.. إذ ثمة رغبة أكيدة لدى دول مجلس التعاون في الحؤول دون تحول سوريا إلى عراق جديد، أو أن تصبح ساحة ثانية للنفوذ الإيراني في المنطقة بعد العراق، ولاسيما أن هذه الدول اكتشفت أن دعمها لإسقاط هذا النظام جاء لصالح إيران والشيعة في العراق، ومن ثم فهي لا تريد أن تبقى لاعبًا غائبًا عن تحديد مصير سوريا، ناهيك عن أن نجاحها في استغلال الفرصة السانحة أمامها للتخلص من النفوذ الإيراني في سوريا سيؤدي بالتبعية إلى التخلص من نفوذ طهران في لبنان، وهو ما يشير إلى أن الأزمة السورية قد تحولت إلى إحدى ساحات الشد والجذب في العلاقات الإيرانية – الخليجية، ومن غير المستبعد أن يكون الهدف وراء التهديدات الإيرانية الأخيرة لدول الخليج هو محاولة طهران إثناء دول مجلس التعاون عن التدخل لدعم ومساندة المعارضة السورية.

وبالمقابل، فإن ثمة إدراكًا لدى دول مجلس التعاون بأن الأزمة التي تواجه سوريا أصبحت تمثل ساحة لصراع الإرادات بينها وبين ايران، التي في حالة نجاحها في دعم استمرار نظام «الأسد»، فإنها ستحقق نصرا استراتيجيا ستكون دول المجلس الخاسر والمتضرر الأكبر منه على المدى الطويل.

وإذا كان بعض دول المجلس قد تدخل بشكل مباشر في الأزمة الليبية، الذي اتخذ صورة التدخل العسكري في إطار التفويض الدولي لحلف الناتو بالتدخل في ليبيا لحماية المدنيين، يثور التساؤل بشأن طبيعة الدور المرتقب لدول المجلس إزاء الأزمة السورية، وهل سيرتقي هذا الدور إلى مرحلة أعلى باتخاذ خطوات أكثر قوة وإيلامًا لنظام «الأسد»، قد تتراوح ما بين إعلان الدعم السياسي والاعتراف بالمعارضة السورية، أو دفع الدول العربية الأخرى إلى اتخاذ الخطوة ذاتها التي أقدمت عليها دول المجلس، أو قد يصل هذا الدور في أقصاه إلى أن يكون مماثلاً لدورها في الحالة الليبية، بمشاركتها في أي تدخل عسكري غربي محتمل بغطاء عربي لتغيير النظام بالقوة؟

إذا ما بدأنا بخيار التدخل العسكري الغربي بغطاء عربي، يمكن القول إن الفيتو الأخير الذي لجأت إليه كل من روسيا والصين أمام مجلس الأمن الدولي، وما ترتب عليه من بروز انقسام دولي حيال النظام السوري، ربما يقلل من إمكانية اللجوء إلى هذا الخيار، بما يجعله خيارًا مستبعدًا، وهو ما يعني لجوء دول مجلس التعاون إلى خيارات أخرى تبدو أكثر قابلية للتحقق في تعاطيها مع الأزمة ومنها خيار دعم المعارضة السورية.

ورغم أن قطر أبدت دعمها للمعارضة، فإن تلك المسألة قد تأخذ وقتًا قبل أن تدعم باقي دول المجلس وتعترف بالمعارضة السورية؛ حيث أكد وزير الخارجية السعودي الأمير «سعود الفيصل»، أن الاعتراف يكون بين الدول، رغم تشديده على أن عدم الاعتراف بالمعارضة لا يعني تجاهلها.

بمعنى أن العواصم الخليجية ربما تذهب أولاً إلى تقديم الدعم السياسي والمالي للمعارضة السورية كمرحلة أولى وحث أطرافها على التوافق السياسي والتنظيمي، ومن ثم تتجه في مرحلة لاحقة إلى الاعتراف بها.

ومن الخيارات الأخرى المتاحة أمام دول مجلس التعاون، منح الضوء الأخضر لتركيا للتصعيد ضد النظام، ومن ثم ضد التدخل الإيراني في الشأن السوري.. إذ ثمة تطابق في موقف ووجهات نظر كل من تركيا ودول مجلس التعاون إزاء الأزمة السورية بدعوتهما النظام إلى قبول خطة الجامعة العربية، وتحميلهما النظام مسؤولية فشل المبادرة بجانب تأكيد تركيا قرب إطلاق مبادرة مع دول تدعم الشعب وليس النظام، تزامنًا مع إعلان الاتحاد الأوروبي سلسلة عقوبات اقتصادية هي الأشد بحق دمشق.

وثمة تقارير تشير إلى سعي تركيا لإيجاد حل للأزمة السورية عبر دعوتها لمؤتمر دولي داخل أو خارج أراضيها، ومطالبة رئيس الوزراء التركي للرئيس الروسي بزيادة الضغط على «بشار الأسد» لدفعه إلى الاستقالة.

ويرى بعض المحللين أن الأوضاع الراهنة في سوريا باتت تفرض من وجهة نظر بعض المراقبين تدخلا عسكريا تركيا بمشاركة عربية ودعم لوجستي من حلف شمال الأطلسي (الناتو)، وإقامة منطقة عازلة لحماية اللاجئين والجنود المنشقين فوق الأراضي السورية، مما قد يؤدي لفقدان نظام «الأسد» السيطرة على قواه الأمنية.

خلاصة القول: انطلاقًا من أن دول مجلس التعاون باتت تحظى بمكانة استراتيجية دولية تمكنها من تحديد وجهة التفاعلات الإقليمية في المنطقة، ولنا في المبادرة الخليجية لحل الأزمة اليمنية خير شاهد ودليل، فإنه من وجهة نظرنا أنه من الممكن إضافة هاتين القوة والفاعلية إلى قوة وفاعلية جامعة الدول العربية باعتبارها بيت العرب في شكل من أشكال تكامل الأدوار، بحيث يبقى حل الأزمة السورية عربيا أو إسلاميا بمشاركة فاعلة لتركيا المعنية باستقرار سوريا شأنها شأن الدول العربية الأخرى، لأن التدخل الغربي وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية هدفه دومًا صالح الغرب وإسرائيل، وليس كما يدعي لاعتبارات إنسانية أو للحفاظ على الأمن والاستقرار في المنطقة أو لتطبيق القرارات الدولية.. وإلا فأين دول الغرب على سبيل المثال من القتل والقهر والإبادة الإسرائيلية اليومية للشعب الفلسطيني وتهويد أراضيه ومصادرتها؟

فإمكاناتنا كعرب كبيرة وكثيرة سياسية واقتصادية وبشرية حتى عسكرية، ويمكنها حل مشاكلنا ومنها السورية إذا صدقت النيات وتوافرت الإرادات، بل بإمكاننا استخدام هذه الإمكانات التي العالم كله بحاجة إليها للضغط على الأمم المتحدة ومجلس الأمن وعلى المجتمع الدولي لإرغام إسرائيل على تنفيذ القرارات والاتفاقات الدولية.

○ الجهود العربية لايجاد مخرج للأزمة في سوريا واجهت عراقيل وتعثرا واضحا.

هوجو شافيز ورهان على ولاية رابعة في رئاسة فنزويلا

كاراكاس - من: أورينت برس

بعد اثني عشر عاماً قضاها في الإعداد لثورته البوليفارية، نسبة إلى سيمون بوليفار، يستعد الرئيس الفنزويلي هوجو شافيز في الوقت الراهن لخوض انتخابات الرئاسة القادمة، التي ستجرى في أكتوبر المقبل، من أجل الفوز بفترة رئاسية رابعة جديدة في الحكم مدتها ٦ سنوات. والجديد هذه المرة أن المعارضة المفككة عادة، قد نظمت صفوفها وبدأت التعاون فيما بينها لخوض معركة حاسمة، من أجل هزيمة شافيز في الانتخابات الرئاسية القادمة.

والقول بأن المدة التي قضاها شافيز في الحكم كانت حافلة بالأحداث، يعطيها أقل من حقها. فشافيز خلال تلك الفترة واجه أحداثاً مثيرة فقد نجا من محاولة انقلابية أدت للإطاحة به واستمرت مدة ٤٨ ساعة، كما واجه إضراباً عن العمل في صناعة النفط أدى إلى توقف الإنتاج بالكامل مدة شهرين، ثم هيأ له خياله أن يوجه اتهاماً لواشنطن بأنها قامت بمحاولات لقتله من خلال تسميمه بميكروب يؤدي لإصابته بالسرطان. كما فاز بمعركة دستورية لرفع أي قيود على عدد المدد التي يمكن للرئيس أن يترشح للرئاسة فيها.

«اورينت برس» اعدت التقرير التالي عن الانتخابات الرئاسية المزمع اجراؤها هذا العام في فنزويلا وحظوظ شافيز بالفوز:

يستعد الرئيس الفنزويلي في الوقت الحالي لخوض الانتخابات الرئاسية في عام ٢٠١٢، ويصمم هوجو شافيز على الظهور قويا أمام شعبه، ليثبت لهم أنه قادر على أن يكون رئيسا لفترة أخرى حتى انه أخذ يرقص على أنغام «الراب» في برنامجه التلفزيوني ليثبت ان صحته تحسنت جدا وانه قادر على الاضطلاع بمهامه الرئاسية في حال فوزه.

سنوات ظل شافيز يتمتع بشعبية كبيرة في بلاده، ومن المعروف أن شافيز يعتمد على إيرادات تصدير النفط الهائلة في تمويل البرامج الاجتماعية التي تؤمن له ارضاء الطبقات الفقيرة، كما يدين بالكثير في نجاحه لمهاراته الفائقة في العلاقات العامة التي تجد صداها في قاعدة دعمه من الفقراء، والتي راقت للطبقة الوسطى الفنزويلية في بدايات حكمه ولا تزال تروق للكثيرين.

ولكن نسبة التضخم التي وصلت إلى ٣٠ في المائة، وانقطاعات التيار الكهربائي وارتفاع معدلات جرائم القتل، التي تعد من أعلى المعدلات في العالم، جعلت تلك الطبقة المتوسطة تضيق به ذرعا تدريجيا.

معركة طاحنة

ومن المتوقع أن يخوض شافيز معركة انتخابية طاحنة في الانتخابات الرئاسية أمام المرشح الشاب هينريك كابريليس. وكابريليس غير معروف خارج فنزويلا بالقدر الذي كان عليه منافس شافيز السابق ليبولدو لوبيز، الذي كان يتقدم مرشحي المعارضة في الاستطلاعات العامة، إلى أن أصدرت الحكومة قراراً بحرمانه من تولي أي منصب رسمي بموجب قانون يقول النقاد إنه مصمم من أجل خنق أي شخصية يمكن أن تشكل تهديداً للرئيس.

وعلى الرغم من ذلك ظل لوبيز يحتل مرتبة متقدمة في استطلاعات الرأي حتى حين قرر الانسحاب من السباق، وتوجيه فاعليته الانتخابية لمصلحة حملة كابريليس، الذي يتوقع له من خلال هذه المعاونة القيمة ان يحقق بعض التقدم.

ويختلف كابريليس عن لوبيز وغيره من وجوه المعارضة، الذين ينظر إليهم على أنهم أثرياء غرباء من قبل فقراء البلاد، في أنه يوجه خطابه لأحياء الفقراء في فنزويلا، وليس لغرف اجتماعات اغنياء فنزويلا في الولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما يعني أنه يستهدف نفس قاعدة دعم شافيز الانتخابية.

وبحسب المحللين السياسيين فإنه الوحيد الذي يستطيع اختراق طبقات الفقراء. ويؤمن كابريليس بأنه من الممكن اتباع نهج سياسي جديد، لا يتم بموجبه تهميش الفقراء، ويساعد في نفس الوقت على تنشيط الاقتصاد من خلال اجتذاب الاستثمارات الخارجية.

وفي مقابلة صحفية أجريت معه في مقر قيادة حملته الانتخابية قال كابريليس: «إنه في طور الإعداد لتغيير سياسي»، وانه «لا يمثل المؤسسة القديمة».

ومن المعروف أن الأزمات الاقتصادية، التي عانتها فنزويلا في ثمانينيات القرن الماضي، والفساد الذي استشرى في استغلال الثروة النفطية خلال ذلك العقد، أدت إلى محاولتين انقلابيتين في بدايات التسعينيات واحدة منهما من جانب شافيز نفسه نتيجة لحالة السخط الهائلة السائدة ضد سياسات الحكومة الاقتصادية.

اكثر اعتدالا

ويميل كابريليس العمدة السابق، والحاكم الحالي لثاني أكبر ولاية في فنزويلا من حيث عدد السكان وهي ولاية «ميراندا»، لتقليد زعماء أمريكا اللاتينية الأكثر اعتدالاً مثل الرئيس البرازيلي السابق «لولا دا سيلفا»، الذي يعجب به كابريليس أشد الإعجاب، ولا يجد غضاضة في التصريح علناً بأنه «يتبع نموذجه بنسبة مائة في المائة» كما قال.

ونموذج كابريليس يعبر عن تحول أوسع نطاقاً يتم في أرجاء القارة في الوقت الراهن، حيث تميل القيادات فيها إلى الابتعاد عن النموذج «اليساري» المتطرف الذي يمثله «فيدل كاسترو»، وإلى حد ما شافيز، نحو نمط جديد من القيادة أكثر قرباً من الولايات المتحدة، ويركز في الوقت نفسه في الدفع بالسياسات الاجتماعية من أجل سد هوة الفقر المدقع في القارة. وخلال حملته الانتخابية المحسوبة، والمتسقة، نادراً ما يذكر كابريليس اسم شافيز على لسانه، لإدراكه الحاد أنه رغم افتقار الرئيس للشعبية في الطبقات المتوسطة، فإن العديد في الأحياء الفقيرة كانوا – إن لم يكن لايزالون حتى الآن– يقفون وراء «الكومندانتي»، وهو اللقب الذي يعرف به شافيز ويعني القائد.

وتشير استطلاعات الرأي إلى أن شافيز البالغ من العمر ٥٧ عاما، لايزال يتمتع بتأييد أكثر من ٥٠ في المائة من الفنزويليين، مما يجعله الأوفر حظا للفوز في الانتخابات.

اكثر من برنامج

وقد تعهد الرئيس الفنزويلي بأنه سوف يتخلى عن السلطة في حالة خسارته وقال لزعماء المعارضة: «لو فاز أي منكم بالانتخابات سأكون أنا أول من يعترف بذلك، وأطلب إليكم الشيء نفسه». واضاف: «سوف نثبت نضجنا الديمقراطي». وعبر الرئيس الفنزويلي عن اعتقاده أن ٢٠١٢ سيكون عام الاختبارات بالنسبة لفنزويلا.

تجدر الاشارة الى ان هذه التصريحات تختلف عن التصريحات النارية السابقة لشافيز التي اقلق فيها المعارضة، وكان شافيز قد قال: «لا أحد يستطيع خلعي من السلطة، وأنا لن أظل في الحكم حتى ٢٠٢١ فقط بل أيضا سأستمر ١٠ سنوات أكثر حتى ٢٠٣١».

ومنذ اطلاق حملته الانتخابية للفوز بولاية جديدة عاد البرنامج التلفزيوني «الو يا سيادة الرئيس»، الذي يتميز به شافيز ويكاد يكون الاول من نوعه في العالم، للظهور مرة أخرى على شاشات التلفزيون في أحدث علامة على تعافيه من السرطان في بداية عام يشهد انتخابات. وقد ظهر شافيز على شاشات التلفزيون أكثر من مرة وبدا قويا وبشعر جديد، حيث استضاف عددا من القادة الإقليميين في كراكاس، وقام بأول جولة خارجية له منذ خضوعه لجراحة في يونيو الماضي. يذكر ان البرنامج يعرض مباشرة على التلفزيون الرسمي ويذاع في الغالب من مواقع مختلفة من البلاد. وبرأي المحللين فإن برنامج «الو يا سيادة الرئيس»... أكثر من مجرد برنامج حواري... فالرئيس شافيز صاغ الكثير من الأمور السياسية على موجات الأثير أكثر مما أنجز في مجلس الوزراء.

وبث البرنامج أول مرة في مايو من عام ١٩٩٩، وأذيع آخر مرة في الخامس من يونيو ٢٠١١، قبل أيام من خضوع شافيز لجراحة في كوبا لاستئصال ورم ضخم في الحوض، قبل ان يعود الى الشاشة الفضية من جديد وبوهج اقوى ليضمن للرئيس منبرا مهما ضد خصومه في المعارضة.

○ شافيز يتمتع بتأييد أكثر من ٥٠ في المائة من الفنزويليين

○ هينريك كابريليس غريمه الاول في الانتخابات

○ هوجو شافيز.